التبئير في الجملة العربية: تحليل تركيبي- دلالي

Focalization in Arabic Clause: A Syntax-Semantic Analysis

عبدالله الضاوي: مختبر اللسانيات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.

Daoui Abdellah: Linguistics laboratory, FLSH Ben- Msick, Hassan II University, Casablanca.

Email: Daoui.linguistics@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025-01-05 تاريخ القبول: 2025-02-17 تاريخ النشر 2025-04-01

الملخص:

يتمحور اهتمام هذا المقال حول ظاهرة التبئير في اللغة العربية، وهي من الظواهر التي اهتم بها النحاة والبلاغيون في سياق دراستهم للتقديم والتأخير والاشتغال. لمعالجة الإشكالات التي تطرحها هذه الظاهرة، اعتمدنا المنهج التوليدي، هذا النحو الذي أصبح يشتغل في إطار برنامج أدنوي يفسر خصائص اللغات باعتماد أقل عدد من القواعد. وقد خلص المقال إلى نتيجتين أساسيتين بخصوص الكيفية التي يسند بها إعراب النصب في التناوبين الرتبيين فعل– فاعل– مفعول، ومفعول– فعل فاعل. فهو، أولا، إعراب مختلف في هاتين البنيتين مختلف من حيث طبيعته وطريقة إسناده، فهو في الرتبة فعل فاعل مفعول يسند للمفعول نصب بنيوي، أما في الرتبة "مف ف فا[1]" فالمفعول المبأر يتلقى إعراب التجرد لأنه يوجد في جزيرة مرتبطة بالجملة النواة بواسطة الضمير الهاء المتصل بالفعل. ويوصي البحث بإعادة النظر في بعض الظواهر كظاهرة الاشتغال وظاهرة العمل النحوي، كما نوصي بتوظيف النحو التوليدي والمقارن في إعادة وصف اللغة العربية.

الكلمات المفتاحية: إعراب النصب، التناوب الرتبي، التبئير، جملة.

[1] الأصل في الرتبة مفعول فعل فاعل هو: مفعول فعل– ضمير–فاعل، لكننا لم نشر لهذا الضمير في العنوان وفي متن المداخلة توخيا للاختصار.

Abstract:

This article focused on the phenomenon of focalization in the Arabic language, a phenomenon that has attracted the attention of grammarians and rhetoricians in their study of clause structure. To address the problems posed by this phenomenon, we will base it on the generative approach, a grammar that operates within a minimalist framework that interprets the characteristics of languages using the smallest number of rules. The article concluded with two main results. We show that the accusative case in this alternation is different in its nature and in its manner of assignment. While v-s-o is structural and o-v-s is abstract (case) because the object is in island place in the clause. The study recommended reconsidering some grammatical phenomena such as the phenomenon of focalization and government. We also recommend employing generative and comparative grammar in redescribing the Arabic language.

Keywords: accusative case- order alternation- focalisation- clause.

1. المقدمة:

يعد التبئير من الظواهر التركيبية الشائعة عبر اللغات، ويقصد به في النظرية اللسانية ما كان يسمى قديما بتقديم المفعول أو الاشتغال، كما في عبارة "زيدا قتل الخارجيُ"، فهو إذن عملية زحلقة المفعول نحو موقع تركيبي خارجي عن البنية النووية للجملة. وبالنظر إلى أهمية هذه الظاهرة في العربية التي يشيع فيها التقديم والتأخير نظرا لحرية رتبة الكلمات في هذه اللغة ذات الإعراب الصرفي، فالإعراب يتيح إمكانية توليد رتبة فعل– فاعل– مفعول، ورتبة فاعل– فعل– مفعول، ورتبة مفعول– فعل– فاعل، إلخ. هذه الحرية في الرتبة تثير الإشكال المتعلق بكيفية توليد عملية نقل المفعول في رتبة مفعول– فعل– فاعل، أي ما يسمى بالتبئير. فما العمليات التركيبية التي تتيح اشتقاق بنيات التبئير؟ وما العامل الذي يسند الإعراب للمفعول في بنيات التبئير (الاشتغال) والخفق؟

للإجابة عن هذه الإشكالية، سنتبنى النحو التوليدي إطارا نظريا للدراسية، وسنوظف بعض مبادئ البرنامج الأدنى خصوصا العملية "ضُمَّ / Merge"، كما سنعمد إلى توظيف المنهج المقارن من خلال المقارنة بين العربية ولغات أخرى. كما أننا نتوخى تحقيق الأهداف الآتية:

1. رصد الخصائص الصورية لسمة النصب في بنيات الخفق والتبئير.
2. البرهنة على أن الظواهر النحوية المتعلقة بنسق المفعولات عموما، وبالمفعول به على وجه التحديد يمكن أن تعالج في إطار افتراضات نظرية الإعراب التابع لبيكر (2015) ونظرية توارث السمات لتشومسكي (2008) باعتبارهما نظريتين اشتقاقيتين.
3. التأكيد على أن تقديم وصف نحوي للعربية أمر ممكن إذا ما تمت الاستفادة من التقدم النظري الذي حققته النظرية الإعرابية، كما أنه يمكن صياغة القيود التي يفرض نحو العربية الخاص على نقل وإعراب المفعول وما يتعالق معه من ظواهر أهمها ظاهرة نقل المفعول للمواقع الربضية. في هذا الصدد يمكن المفاضلة بين الأنحاء بناءً على أسس النظرية العلمية.

2. تمهيد:

يعد الإعراب (Case) من بين الخصائص الملغزة (Puzzling) في اللغات الطبيعية، فعدم تلقي المركبات الاسمية للإعراب يؤدي إلى خرق أهم مبادئ النحو وهو مبدأ التأويل التام (Full Interpretation) (تشومسكي 1995، 2001، 2013). وبالإضافة إلى ذلك، فالسمات الإعرابية تتميز بخاصية عدم التجانس، فالرفع/ النصب/ الجر لا يسند/ يفحص بنفس الكيفية في جميع البنيات، كما أن النصب يتحقق في بنيات متباينة في العربية لا يجمع بينها رابط سوى صرفة

النصب (الفاسي 1985، كنكاي 2000، أحمد عامر 2016 من بين آخرين)، وقد سمى النحاة القدماء هذه الظواهر "تعدد أوجه الإعراب".

يثير عدم تجانس السمات الإعرابية وتعدد وجوهها إشكالات نظرية وتجريبية عديدة، منها ما يتعلق بالوصف التركيبي للعربية، ومنها ما يتعلق بالكيفية التي يكتسب بها المتكلم نسق الإعراب العربي، ومنها ما يتعلق بتوسيط السمات الإعرابية بين العربية وما يوازيها من لغات تحقق الإعراب صرفيا (Morphological case) أو باقي اللغات التي تكتفي بالإعراب المجرد (Abstract Case).

انطلاقا من هذه الإشكالات نطمح في هذه المداخلة إلى إبراز خصائص السمات الإعرابية وهندسة توزيعها في التركيب، وسنركز أساسا على سمة النصب في التناوب فعل– فاعل– مفعول والبنيات التي يظهر فيها المفعول في الصدر، أو ما كان يصطلح عليه النحاة بالاشتغال أحيانا أو التقديم والتأخير في مواضع أخرى.

3. **المعطيات والمشكل**:

لنلاحظ المعطيات الآتية:

(1)أ. ضربت زيدا

ب. أكل الولدُ التفاحةَ

(2) أ. زيدا ضربته

ب. وربك فكبر –المدثر، الآية3

د. فأما اليتيم فلا تقهر –الضحى، الآية 9

ج. عاشا معا مدة ثلاثين سنة بهدوء وسعادة في شارع تظلله الأشجار (المحامي الوغد: 181)

هـ. يقيمه العمال وعائلاتهم (أحاديث في ما جرى: 51)

(3) أ. John saw mary

ماري رأى زيد

زيدٌ رأى ماري

ب. Mary, John saw

رأى زيد ماري

ماري، رأى زيد

يطرح إسناد الإعراب في البنيات (2. أ. ب. د) و(3 ب) مجموعة من المشاكل النظرية والتجريبية، فإذا كانت السمات الإعرابية موزعة في البنيات (1 أ) و(3 أ) بشكل صارم حيث يسند الرفع بواسطة الزمن المتصرف والنصب تابع لإسناد الرفع–حسب التحليل الذي نتبناه–، فإن توزيع الإعراب في باقي البنيات يثير إشكالين جوهرين– هناك إشكالات أخرى لن نتطرق لها هنا– هما:

- ما طبيعة الإعراب الذي يحمله الاسم المنصوب المبأر في هذه البنيات؟
- ما العلاقة التركيبية التي تسوغ إعراب النصب في هذه البنيات؟

من أجل الإجابة عن هذين الإشكالين سنتبنى نظرية الإعراب التابع لبيكر(2016)، لذلك سنفترض أن المفعول المبأر في بنيات مفعول–فعل–فاعل يسوغ بواسطة الضم المزدوج (Pair Merge) ، هذا النوع من الضم يسمح له بالظهور في موقع ملحق في مجال المصدري هو مخصص البؤرة (TopicPs) وهو من مواقع الربض الأيسر left periphery))، لذلك فهو لا يحتاج للنقل أو التحويل كما في النماذج السابقة، ويتلقى هذا العنصر تأويلا تاما في الصورة المنطقية من خلال علاقة التقارن الإحالي مع الضمير الحشوي "ها" الذي يشترك معه في الجنس والعدد، أما بالنسبة لوظيفة البؤرة التي يعبر عنها فيمكن أن تكون دالة على المعلومة الجديدة (ريدزي، 1997 من بين آخرين)، ويمكن أن تدل على الإثبات. لذلك فتأويلها ليس منسجما في كل البنيات. قبل أن نعرض تحليلنا، نقدم، بعجالة، بعض التحاليل السابقة من أجل تبيان الثغرات النظرية التي تطرحها هذه التحاليل.

4. تحاليل سابقة:

شكلت البنيات الواردة في (1) و(2) و(3) تحديا للنظريات النحوية والتركيبية نظرا لكونها من البنيات التي تخرق الافتراضات التي تنطلق منها هذه النظريات والأبحاث، فأغلب النظريات تنطلق من فرضية وجود رتبة قارة تشتق منها باقي الرتب، وكلما ابتعدنا عن هذه الرتبة كلما ظهرت مشاكل تتعلق بالحواجز والإعراب والجزر وإسناد الأدوار المحورية إلخ. لنتأمل بعض تحاليل النحاة.

1.4. تحليل المدرسة البصرية:

تفترض المدرسة البصرية أن (2) بنيات اشتغال وأن "زيدا" منصوب بفعل محذوف" كل اسم بعده فعل أو شبهه مشغول عنه بضميره أو متعلقه لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه نحو: 'زيدا ضربته' و'زيدا مررت به' و'زيدا ضربت غلامه' و'زيدا حبست عليه'، ينصب بفعل يفسره ما بعده، أي ضربت وجاوزت وأهنت ولابست" (الأستراباذي: 162/1). يبين هذا النص أن الأستراباذي يبني

تحليله على فرضية العامل اللفظي المقدر حيث يُستغنى عن الفعل الأول لوجود الفعل الثاني الظاهر لفظيا، هذا التصور مبني على التعريف الذي قدمه للاشتغال حيث عرفه بأنه هو أن "يتقدم اسم معرى عن العوامل اللفظية مفتقر لما بعده وأن يتأخر عنه فعل متصرف أو وصف صالح للعمل فيما قبله مشتغل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه بحيث لو تفرغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظا أو محلا" (الأستراباذي: 1/ 90).

هناك ثغرة نظرية في مقاربة الأستراباذي ومن معه من نحاة المدرسة البصرية، فهم لا يبرزون بشكل واضح هل المشغول عنه مقدم أم لا؟ كما أنهم يقدرون فعلا له نفس خصائص الفعل الظاهر، وهذا ما يجعل البنية حشوية فقط، بالتالي لا يمكن الأخذ به.

2.4. تحليل المدرسة الكوفية:

تتبنى المدرسة الكوفية في تحليلها لبنيات الاشتغال تصورا مختلفا عن المدرسة البصرية، فهي تفترض أن "زيدا" في (2 أ) مقدم ومنصوب بالفعل ضرب الذي يعمل في الضمير "ـه" وفي المفعول المبأر، هذا التصور يقتضي أن يسند الفعل إعرابين في نفس الوقت، وهذا ما أشار إليه ابن الأنباري: "إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذلك لأن المكني–يقصد الهاء المتصلة بالفعل– هو الأول في المعنى، فينبغي أن يكون منصوبا به كما قالوا: أكرمت أباك زيدا' و'ضربت أخاك عمرا' "(الأنباري: 77).

يتضح من هذا النص أن المدرسة الكوفية تعتبر المفعول المبأر مربوط بعلاقة بدلية مع الضمير نظرا لارتباطهما بعلاقة التقارن الإحالي. هذه المقاربة تواجهها مشاكل دلالية مثلما أشار إلى ذلك ابن يعيش: "وإن كان من جهة المعنى صحيحا فإنه من جهة اللفظ، وكما تجب مراعاة المعنى كذلك تجب مراعاة اللفظ، وذلك أن الظاهر والمضمر ههنا غيران من جهة اللفظ وهذه صناعة لفظية وفي اللفظ قد استوفى مفعوله بتعديه إلى ضميره واشتغاله به، فلم يجز أن يتعدى إلى آخر" (ابن يعيش: 30/2).

5. اقتراح لتحديد هندسة سمة النصب وتوزيعها:

نقدم في هذه الفقرة مقاربة تأويلية للبنيات (2 أ 3 ب) وسنسعى إلى تعميمها على البنيات (2 ب، د) مما سيجعل الإعراب الذي يسند لرتبة ف فا مف يختلف عن الإعراب الذي يسند لرتبة مف ف فا سواء من حيث طبيعته أو من حيث كيفية تسويغه. سنعتبر أن سمة النصب في هذه البنيات لا تسند في إطار علاقة بنيوية، كما أن المفعول لا يرث سمة النصب من أي موقع وبالتالي ليس هناك توارث للإعراب (Case Inheritence) في هذه البنيات. لذلك نفترض أن إعراب النصب في المفعول المبأر إعراب تجرد default accusative case يتلقاه المفعول من أجل إنقاذ

المصفاة الإعرابية. قبل الاستدلال على هذا الافتراض سنعرض لتحليلنا لكيفية تسويغ إعراب النصب البنيوي لكي نميزه عن إعراب النصب المتجرد عن الرؤوس الوظيفية وعلاقة التحكم المكوني.

قدم الفاسي (1993) تصورا شجريا لإعراب النصب البنيوي في العربية، فقد افترض في قيد تفريغ الإعراب (Case Discharge) أن النصب يسند بعد إسناد الرفع؛ تعود جذور هذا الافتراض إلى عمل جاكندوف وبيب ومالينغ (1987) في نظرية المصفوفة الإعرابية (case tier theory)، هذه النظرية تفترض أن الإعراب يسند للمركبات الاسمية من اليسار إلى اليمين تبعا لمواقعها داخل الجملة أو المركب عكس نظرية العمل والربط التي تنظر إلى الإعراب البنيوي في بنية المركب أي علاقة شجرية، وقد قدم الفهري (1993: 243) الصياغة الآتية لقيد تفريغ الإعراب (Case Discharge):

(4). لا يتلقى المفعول إعراب النصب من الفعل إلا إذا تلقى الفاعل إعراب الرفع.

يوضح لنا هذا المبدأ أن إعراب النصب لا يسند إلا في حالة وجود إعراب الرفع، وبما أن الموضوع الخارجي الحامل لسمة [+رفع] يقع في موقع المخصص، والموضوع الداخلي الحامل لسمة [+نصب] يقع في موقع الفضلة، فإن الإعراب سيبرز علاقة اللاتناظر بين الفاعل والمفعول بتعبير مارندز (1984). يتعالق تصور الفاسي مع تعميم بورزيو (1986) القائل بأن الأفعال التي لا تملك موضوعا خارجيا لا تسند النصب، وهذا ما يفسر صعود المفعول لموقع الفاعل حيث يتلقى هناك إعراب الرفع البنيوي.

تكمن أهمية هذا الصنف من التصورات في كونها لا تنظر إلى الإعراب النصب على أنه سمة تُقيّم بواسطة طابق مع رأس وظيفي هو الفعل الخفيف، وهذا أمر مهم جدا لأن المفعولية كعلاقة نحوية لا تتحدد إلا في إطار اللاتناظر بين الفاعل والمفعول إذ هما علاقتان تأليفيتان؛ في هذا الإطار، قدم بيكر (2015) حلا أنيقا للمشاكل النظرية والتجريبية التي يطرحها إعراب المفعول، هذا الافتراض يستهدف جانب الاقتصاد في التمثيل ويحقق الأدنوية ويمكن تعميمه على العديد من اللغات؛ يتمثل الحل في أن إعراب النصب/ الأرغاتي يسند للمركبات الاسمية إذا فقط كان هناك مركب اسمي آخر في نفس المجال المحلي (مف– م. ز)، شريطة أن يكون المركب الاسمي الأول حاملا لإعراب موسوم، فإذا كان حاملا لإعراب غير موسوم فإنه لا يؤثر إعرابيا في باقي المركبات الاسمية داخل مجاله المحلي.

تشترك نظرية الإعراب التابع مع نظرية الإعراب بطابق (تشومسكي 2000، 2001، 2005، 2008) في تبنيهما للتركيب الاشتقاقي حيث اشتقاق الجملة يتطلب العمليتين ضم وطابق، لكنهما تختلفان في بعض الجزئيات من بينها كيفية إسناد سمة النصب، فإذا كانت نظرية طابق

تفترض أن تقييم السمات تتم بواسطة طابق بين المسابير والأهداف فإن نظرية الإعراب التابع تفترض أن الإعراب علاقة بنيوية بين مركبين اسميين (أو أكثر) داخل نفس المجال المحلي (مف، م ز، مص)؛ بالنسبة لإعراب النصب، فإن نظرية الإعراب التابع تختلف عن نظرية طابق في كون هذه الأخيرة تعتبر الإعراب ناتجا عن علاقة طابق بين المركب الاسمي (الهدف) ورأس وظيفي هو الفعل الخفيف (المسبار) في مجال التحكم المكوني للفعل الخفيف، أما نظرية الإعراب التابع فإنها تتبنى الاقتراح الوارد في (5)؛ من أجل الاستدلال على نجاعة نظريته، يفترض بيكر أن الإعراب سمة صورية وليس مجرد سمة صوتية كما يزعم مارندز (1991)، فقد لاحظ بيكر (2015: 141) أن إعراب النصب في اللغة الفنلندية إعراب تابع لأنه لا يتحقق إلا في حالة تحقق إعراب آخر مخالف له؛ وقد استند بيكر (2015: 47 وما بعدها) على التعميمات الآتية:

(5) أ. الفعل الخفيف والمصدري مرحلتان.

ب. الفعل الخفيف مرحلة ضعيفة لأن فضلته غير منظورة لباقي مراحل الاشتقاق.

ج. في سلسلة تركيبية تتكون من مركبين اسمين مختلفين، يتحكم م س1 (المرفوع بطابق) مكونيا في م س2 ويسند له إعراب النصب.

لنبين الآن كيف يتم اشتقاق جملة بسيطة (7،8) استنادا على المقاربة الاشتقاقية (تشومسكي 2000، 2008، 2013) مع إدماج نظرية الإعراب التابع لبيكر: يتعلق المفعول بالفعل ليشكلا بطاقة عنوانها (Labeling) م ف لأن الفعل هو الذي يرأسها؛ يتم اشتقاق هذه البطاقة بواسطة عملية الضم الخارجي (وهو ضم خالص لإسناده دورا محوريا) التالية:

(6) الضم الخارجي: (أ، ب) = {أ، {أ، ب}

تكون هذه العملية الاشتقاقية من خلال انتقاء الرأس (أ) للموضوع التركيبي (ب) حيث ب غير معنون مقوليا ويقع في مجال الانتقاء المقولي ل (أ)؛ سواء اعتبرنا أن العنونة تتم بواسطة الضم (تشومسكي 2000، 2005، 2008) أو تخلينا عن افتراض العنونة حسب نسق كولينز (2002): (أ، ب)= {أ، ب}) أو افترضنا أن العنونة لا تتم إلا في الصورة المنطقية (تشومسكي 2013، 2015، 2019) فإن ما هو ثابت في عملية الضم أن الزوجين (أ، ب) يتقاسمان سمات تركيبية ودلالية تؤثر في الخرج وأن ضمهما مقيد وليس اعتباطيا؛ هذا الضم هو الذي يسوغ دخول الموضوع الداخلي/ المفعول به في الاشتقاق وليس الإعراب كما تزعم بعض الافتراضات السابقة.

يسمى الزوج الوارد (6) مركبا فعليا (م ف VP) في أدبيات العمل والربط وبعض الأدبيات غير التوليدية، وتشكيله لا يتم بشكل اعتباطي؛ لأن خصائص الرأس المعجمية والدلالية هي التي تحدد طبيعة (ب)، لذلك فإن الزوجين (أ) و(ب) يجب أن تكون بينها علاقة توافق حيث ينتقي (أ)

(ب) من التعداد؛ عملية الانتقاء ذات طبيعة معجمية دلالية، لذلك فمن المنطقي أن يحدد (ب) بعض خصائص (أ) الدلالية وهذا ما تعبر عنه الأدبيات الدلالية بمبدأ التأليفية[1] .

يفرض اشتقاق العنوان (م. ف) وجود موضوع تركيبي حامل لخصائص محورية وإعرابية، لذلك لا بد من انطباق عملية توافق السمات بواسطة طابق بين رأس وظيفي (الفعل الخفيف يعمل كمسبار) حامل لسمات مقيمة وهدف حامل لسمات غير مقيمة وهو المفعول في بحثنا هذا؛ هاتان العمليتان الاشتقاقيتان غير منفصلتين عن الدلالة حيث يحدد الهدف بعدما يسند إليه الرأس دورا محوريا بعض الخصائص الدلالية للرأس، هذا الأمر يدعونا إلى التنبؤ بأن الأدوار المحورية تسند قبل الإعراب وأنها من خصائص الضم الخالص؛ اذا صح ما أشرت إليه فإن المفعول يشكل مع الفعل مركبا فعليا يتم تسويغه بواسطة الضم الخارجي الخالص؛ يقترن الرأس ف بالمفعول به الفضلة م س حيث تتحدد البنية الحملية ويشتق الدور المحوري المُسند إلى الفضلة، بعد ذلك يدخل المخصص الاشتقاق بواسطة الضم الداخلي، يصعد المخصص لموقع الزمن لكي يتلقى الإعراب بواسطة العملية طابق بين المسبار الحامل لسمة الزمن المقيمة والمخصص الحامل لسمة إعرابية غير مقيمة، تقيم هذه السمة في مجال المصدري ثم بعد ذلك تتكون السلسة مخصص رأس فضلة التي يتحكم فيها مس1، وهو المخصص، مكونيا (c command) في م س 2 الفضلة، علاقة التحكم المكوني هي التي تسند إعراب النصب للمفعول (7) وفي غيابها لا يمكن أن يسند إعراب النصب (8):

(7) اشتقاق بنية: قرأ الولد النص

أ. الضم الخارجي الخالص {قرأ، النص}

ب. الضم الداخلي Ω الولد {ز قرأ، النص}} Ω تطابق في الجنس

ج . طابق بين الزمن والمخصص: { الولدُ{< قرأ، *فعل خفيف>،{Ω الولد{ ز قرأ، النص}}}}

تقييم الرفع

د. تسويغ الفاعل في موقع المخصص؛ لدينا م س 1 يتحكم في م س 2 إذا: انصب م س 2

ك: {الولدُ{< قرأ، *فعل خفيف>،{Ω الولد{ ز قرأ، النصَّ}}}}

[1] مبدأ التأليفية Principe of Composinality: تبنى (كاتز، فودور، بوسطل) هذا المفهوم، ويعني هذا المبدأ أن قواعد الإسقاط تعمل بطريقة الضم حيث دلالة المركب هي حاصل دلالة مكوناته. فدلالة ف1 هي حاصل دلالة الرأس ف 0 + دلالة المفعول؛ هذه الملاحظة مهمة جدا ويمكن إثباتها وتعميمها من خلال ما يسمى بالعبارات المسكوكة والبنيات ذات مفعولين...؛ أعاد بيتروسكي (2005، 2016...) صياغة هذا المفهوم.

(8) اشتقاق بنية: كُتبت الروايةُ

أ. الضم الخارجي الخالص {كُتبت، الرواية}

ب. طابق بين الزمن والمخصص: {الرواية{< كتبت،*فعل خفيف>،{ℚ~~الرواية~~ { ز كتبت، ~~الرواية~~}}}} تقييم الرفع+ تطابق في سمة الجنس

ج. {الروايةُ{< كتبت، *فعل خفيف>،{ℚ~~الرواية~~{ ز كتبت، ~~الرواية~~{{{{

يمكن أن نستخلص نتيجتين أساسيتين من هذا التحليل:

النتيجة الأولى: إعراب النصب في بنية فعل فاعل مفعول إعراب بنيوي لا يسند إلا في إطار المبدأ ().

النتيجة الثانية: تعد علاقة الضم إلزامية في الاشتقاق وتترتب عنها باقي العمليات التركيبية والدلالية.

بناء على النتيجة الثانية يمكن أن نحل الإشكال المتعلق بالمفعول المقدم في بنية مفعول فعل فاعل، سنعتبر أنه ليس ناتجا عن عملية نقل أو تحويل وإنما يتم تسويغه بواسطة الضم بنفس الكيفية التي يتم بها ضم باقي الوحدات المعجمية من التعداد، فبعد اشتقاق البنية: ضربته يتم تسويغ "زيدا" بواسطة عملية الضم المزدوج الذي نعتبره ضما خاصا بالمواقع غير الموضوعات (a– argument)، وبما أن "زيدا" لا يمكن أن يسند له أي دور محوري فإنه يشكل وحده جزيرة (island).

هناك مجموعة من المعطيات التي تبرز أن الضمير المفعول المتصل بالفعل في (2 أ) يتميز بكونه حشويا (الفاسي، 1985، عون ومن معه 2010 من بين آخرين)، لنلاحظ المعطيات الواردة في (9):

(9) أ. زيدٌ، صافحت الرجل الذي زاره

ب. زيدٌ، فكرت في أن أهديه رسالة

د. زيدٌ، علمت أن إبراهيم يجهل من أعطاه الهدية

فالضمير الحشوي في هذه المعطيات يتقارن إحاليا مع المركب الاسمي زيد رغم أنهما يقعان في إسقاطين مختلفين وهذا ما أن التطابق بين زيد والضمير المتصل بالفعل يمكن أن يكون على مسافة قصيرة كما في (2 أ) أو على مسافة بعيدة كما في ()، أو لا يكون هناك ضمير كما في الإنجليزية (3 ب)، وهناك لغات أخرى تستعمل هذا الضمير أو لا تستعمل أحيانا. ووجود الضمير

الحشوي دليل على عدم النقل كما يشير إلى ذلك تشومسكي (1977) والفاسي (1985) وعون (2010) من بين آخرين.

إذا صح هذا الافتراض فما طبيعة الإعراب الذي يتلقاه زيد في البنية (2 أ)؟

نفترض أن بنية: زيدا ضربته يتم اشتقاقها بالصيغة الآتية:

في البداية تشتق البنية النووية' ضربته' نفس العمليات الاشتقاقية الواردة في (7) ثم بعد ذلك يتم ضم المركب الاسمي زيد من العداد بواسطة العملية التركيبية ضم المزدوج ويسوغ في موقع ملحق في مجال البؤرة، هذا التسويغ لا يسند أي إعراب لذلك فالعنصر المبأر سيحمل إعراب التجرد نظرا لكونه واسطة سلسلة الجزر التي ستربط بالضمير الهاء المتصل بالفعل.

هناك فرق جوهري بين الخفق والتبئير في اللغات: الخفق لا يتطلب وجود ضمير حشوي (resumptive pronoun) في حين أن التبئير يتطلب وجود ضمير حشوي مقترن به إحاليا، لنلاحظ المعطيات الكورية (لي Young-Suk Lee، 1993: 18):

(10) أ. Jiho-nun Minho-ka ku-lul coahanta

يعجب نصب – هو رفع– منه علامة تبئير–جيه

جيهُ، منهُ تعجبه

ب. Jiho- lul Minho-ka ku-lul coahanta

يعجب نصب – هو رفع– منه نصب–جيه

* جيهَ منهُ تعجبه

نلاحظ أن البنية (10 أ) تقبل التبئير وأنه يوجد ضمير حشوي مقترن بالعنصر المبأر، كما نلاحظ أن إعراب الضمير الحشوي يختلف عن إعراب العنصر المبأر، فالضمير الحشوي منصوب في حين أن العنصر المبأر موسوم بعلامة التبئير، هذه العلامة تتحقق في باللاصقة "nun" مثلها في ذلك مثل اليابانية التي تحقق التبئير أيضا التي تستعمل باللاصقة ga . أما البنية (10 ب) فهي لا تقبل الخفق وذلك راجع لوجود الضمير الحشوي الحامل لإعراب النصب، ويمكن تفسير لحن هذه البنية بكون السلسلة الإعرابية لا تقبل وجود قيمتين إعرابيتين متماثلتين داخل نفس السلسلة، فالنصب في يسند داخل ج مرة واحدة، وبما أنه توجد قيمتان إعرابيتان متماثلان فإن البنية لاحنة، ومن أجل إنقاذها لا بد من حذف الضمير الحشوي (لي، 1993). على الرغم أنه يبدو أن العربية تشبه الكورية في عملية التبئير إلا أن هناك اختلافا يتجلى في الوسم الإعرابي، فالكورية

تخص التبئير بلاصقة مختلفة عن لاصقة النصب عكس العربية التي توظف نفس اللاصقة الإعرابية وهي علامة النصب سواء للتبئير أو الخفق، ويمكن أن نفسر ذلك بكون نظام الإعراب الصرفي العربي الثلاثي وهذا ما يجعلنا نتنبأ باختلاف طبيعة الوسم الإعرابي بين المفعول المبأر والضمير الحشوي، فالمفعول المبأر يسند إليه إعراب التجرد أما الضمير الحشوي فهو موسوم بإعراب النصب البنيوي[1].

6. الخلاصة والتوصيات:

من مزيا التحليل الذي قدمناه في الفقرات أعلاه أنه يتجاوز المشاكل التي تطرحها المقاربات التقليدية، فمقاربة النحاة القائمة على العامل المقدر تطرح مشاكل كثيرة أهمها مشكلة الحشو، حيث لا رائز واضح يمكن الاستناد عليه في تقدير العامل المحذوف، أما مقاربة النقل فلا يمكن أن تفسر طبيعة الإعراب الذي يسند للمفعول في بنية مفعول فعل فاعل كما أنها تحتاج للنقل على مسافة بعيدة وتعتبر الضمير مجرد نسخة ظاهرة للعنصر المبأر وهو ما يثير مشاكل عديدة منها ما يتعلق بالإثغار gapping ومنها ما يتعلق بكيفية النقل. لذلك فالمقاربة التأويلية التي قدمناها ستتجاوز هذه الإشكالات وتعتمد الضم كعملية تركيبية جوهرية في الاشتقاق التركيبي، فالمفعول المبأر في هذه البنية عنصر مسوغ بواسطة الضم المزدوج، كما أنها تميز لنا بوضوح الفرق بين إعراب النصب في بنية ف فاعل مفعول وبنية مفعول فعل فاعل، ويمكن أن نتنبأ من خلالها أن هناك توارث لإعراب النصب في بنية فعل مفعول فاعل لأن المفعول لا يسوغ فيها بواسطة الضم الخارجي ثم ينتقل بالخفق لموقع إسقاط وظيفي نسميه بؤرة المركب الفعلي (كنكاي، 2000؛ مصبحين، 2008؛ الضاوي، 2021).

بناءً على النتائج السابقة، نقدم التوصيات الآتية:

- إعادة النظر في مفهوم العمل النحوي، فهناك بنيات لا يكون فيها للعامل أي وظيفة.
- إعادة النظر في ظاهرة النقل، فما يسمى تقديما وتأخيرا لا ينتج عن نفس العمليات التركيبية.
- الاستفادة من نتائج البحث اللساني المقارن، فالعديد من الظواهر اللغوية في العربية يمكن فهمها بشكل أدق من خلال مقارنتها بلغات أخرى.

[1] هناك معطيات مركبة/ معقدة نطرح بصددها السؤال الآتي: هل يمكن أن نعمم الافتراض الذي تبنيناه في الفقرات أعلاه على بنيات مركبة مثل البنيات الواردة أسفله:
– في الحي الذي كنت أقطنه (أحاديث في ما جرى، 35).
– يلتف حولها التلاميذ لتناول الوجبات الغذائية الثالث (أحاديث في ما جرى، 40).
– فقبلت على مضض مرة أخرى الامتثال لتلك النصيحة (أحاديث في ما جرى، 45).

- اعتماد النحو التوليدي عموما، والبرنامج الأدنى على وجه التحديد كإطار نظري ومنهجي لدراسة نحو اللغة العربية.
- عدم الفصل بين التركيب والدلالة، فدلالة الكلمات داخل الجملة تتحدد انطلاقا من البنية التركيبية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: القرآن الكريم.

ثانيًا: باللغة العربية:

- ابن الأنباري، أبو البركات (1987): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، بيروت–لبنان: المكتبة العصرية.
- ابن يعيش، أبو البقاء (2000): شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إيميل بديع يعقوب، بيروت–لبنان: دار الكتب العلمية.
- الأستربادي، رضي الدين (1975): شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الرحالي، محمد (2003): تركيب اللغة العربية: مقاربة نظرية جديدة، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.
- الضاوي، عبد الله (2021): الإعراب وتسويغ المفعول، سلسة دفاتر الدكتوراه، تنسيق: عبد المجيد جحفة، المصطفى رشاد، واغليمو محمد، منشورات مختبر اللسانيات، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك.
- الضاوي، عبد الله (2023): نسق المفعولات في العربية: السمة الإعرابية والوظيفة التركيبية، ضمن الكتاب الجماعي: قضايا في الخطاب والبلاغة المعرفية: المفاهيم وحدود الإجراء، إعداد وتنسيق: مجيد خير الله الزاهي، شكري إسماعيل وآخرون، ص. 256–280، الأردن: منشورات: دار كنوز المعرفة.
- غريشان، جون (2015): المحامي الوغد، ترجمة: سامح خلف، مراجعة وتحرير: مركز التعريب والترجمة، بيروت– لبنان: الدار العربية ناشرون (2017).
- الفاسي الفهري، عبد القادر (1986): المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

- الفاسي الفهري، عبد القادر (1998): المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، ط1، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.
- اليوسفي، عبد الرحمان (2018): أحاديث في ما جرى شذرات من سيرتي كما رويتها لبودرقة، إعداد: امبارك بودرقة عباس، الدار البيضاء: دار النشر المغربية.

ثالثًا: باللغات الأجنبية:

- Amer, A. (2016): Case in Standard Arabic: A Dependent Case Approach, York university, Toronto, Ontario: PhD dissertation.
- Baker, Mark (2015): Case: Its Principles and Parameters, Cambridge University Press.
- Burzio, L. (1986): Italian Syntax: A Government & Binding Approach. Dordrecht: Reidel.
- Chomsky, N. (2001): Derivation by phase, In Ken Hale: A life in language, Kenstowics, M, (eds) Cambridge Press Mass, MIT press, 1–52.
- Chomsky, N. (2013): Problems of Projection. Lingua,130, 33–49.
- Chomsky, Noam (1999): Derivation by phase. MIT occasional Papers in Linguistics 18.
- Epstein, Samuel David, and Seely, T. Daniel (2006): Transformations and Derivations, Cambridge: Cambridge University Press.
- Fassi Fehri, Abdelkader. (1993): Issues in the structure of Arabic clauses and words. Kluwer Academic publishers: Dordrecht.
- Gongegai. A. (2000): les complètements accusative en Arabe Standard: essai d'une étude générative, Thèse de Doctorat d'Etat (en deux tomes), flshBen M'sik. Casablanca, Maroc.

Musabhien. M. (2008): Case, Agreement and Movement in Arabic, A Minimalist Approach M.A., Newcastle University of Essex: PhD Dissertation.

- Rizzi L. (2013): Notes on cartography and further explanation. Probus 25: 197–226.